

توثيق ما لا يقل عن 161 حالة  
اعتقال تعسفي في سوريا في كانون  
الثاني 2020

بينها 109 حالة اختفاء قسري

**SNHR**

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأحد 2 شباط 2020

## المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص كانون الثاني.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع.

رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في كانون الثاني.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

## أولاً: مقدمة ومنهجية:

شكّل الاعتقال التعسفي ومن ثم الإخفاء القسري انتهاكاً واسعاً منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، ويُعتبر من أوسع الانتهاكات، التي عانى منها المواطن السوري وأشدّها انتشاراً، فقد طالت مئات آلاف السوريين، ومارستها الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري وكذلك الميليشيات التابعة له على نحو مدروس ومخطط، وأحياناً بشكل عشوائي واسع؛ بهدف إثارة الإرهاب والرعب لدى أكبر قطاع ممكن من الشعب السوري، وبعد قرابة ثمانية أشهر من الحراك الشعبي بدأت تظهر أطراف أخرى على الساحة السورية ومارست عمليات خطف واعتقال، وقد كانت ولا تزال عملية توثيق حالات الاعتقال وتحوّل المعتقل إلى عداد المختفين قسرياً أو الإفراج عنه، من أعظم التّحديات والصعوبات التي واجهت فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان كما هو موضح في منهجيتنا<sup>1</sup>، وقد قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات المعتقلين، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتّحقق منها؛ الأمر الذي مكّننا بالتالي من توزيع حالات الاعتقال بحسب الجنس ومكان الحادثة، والمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، والجهة التي قامت بعملية الاعتقال، وعقد مقارنات بين هذه الجهات، والتّعرف على المحافظات التي اعتقل واختفى النسبة الأعظم من أبنائها.

<sup>1</sup> "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، << [http://sn4hr.org/public\\_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR\\_Methodology.pdf](http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf) >>



ونظراً لأهمية وحساسية انتهاك اعتقال مواطن سوري، فإنّ الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُصدر منذ عدة سنوات أخباراً دورية عن حوادث الاعتقال، وتقريراً شهرياً يرصد حصيلة حالات الاعتقال أو الاختفاء القسري أو الإفراج، التي شهدتها الشهر المنصرم، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير، التي تتحدّث عن مراكز الاعتقال المختلفة لدى أطراف النزاع، وغير ذلك من التقارير الخاصة المرتبطة بشؤون المعتقلين، كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وإلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب.

إنّ معظم حوادث الاعتقال في سوريا تتمُّ من دون مذكرة قضائية، ذلك لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو في أثناء عمليات المداهمة، وغالباً ما تكون قوات الأمن التابعة لأجهزة المخابرات الأربعة الرئيسة هي المسؤولة عن عمليات الاعتقال بعيداً عن السلطة القضائية، ويتعرّض المعتقل للتعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُجرّم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التعسفي ويتحول معظم المعتقلين إلى محتفين قسرياً.

ويُعتبر النظام السوري مسؤولاً عن قرابة 89% من حصيلة الاعتقالات التعسفية المسجلة لدينا، وهو أول وأكثر أطراف النزاع ممارسة لهذا الانتهاك بشكل ممنهج، وغالباً لا تتمكّن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (المليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري.

تُعتبر قضية المعتقلين والمحتفين قسراً من أهم القضايا الحقوقية، التي لم يحدث فيها أيُّ تقدم يُذكر على الرغم من تضمينها في قرارات عدة لمجلس الأمن الدولي وقرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي خطة السيد كوفي عنان، وأخيراً في بيان وقف الأعمال العدائية – شباط 2016، الذي أوردَ "تتعهد جميع الأطراف بالعمل على الإفراج المبكر عن المعتقلين، وخصوصاً النساء والأطفال"، وفي قرار مجلس الأمن رقم 2254 الصادر في كانون الأول 2015 في البند رقم 12، الذي نصَّ على ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين وخصوصاً النساء والأطفال بشكل فوري، ومع ذلك لم يطرأ أيُّ تقدم في ملف المعتقلين في جميع المفاوضات التي رعتها الأطراف الدولية بما يخص النزاع في سوريا. وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي:

أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري التي لا تزال مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمحتفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين، الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح النساء والأطفال كافة، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.



ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية كافة، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز قرابة 89 % من مجموع المعتقلين.

خامساً: إيقاف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الميدانية ومحاكم قضايا الإرهاب وإلغاؤها لمخالفتها التشريعات المحليّة والدولية وضمانات المحاكمة العادلة.

### منهجية:

يعرض التقرير حصيلة عمليات الاعتقال التّعسفي التي سجلناها في كانون الثاني على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التّعسفي، التي وثقها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في الشهر المنصرم، وتوزّع حالات وحوادث الاعتقال تبعاً لمكان وقوع الحادثة.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي وقعت فيها حادثة الاعتقال، وبحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل أيضاً، ونحن في هذا التقرير وفي معظم تقاريرنا نوزّع حصيلة حالات الاعتقال تبعاً للمكان الذي وقع فيه الاعتقال، وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، ونشير إلى أننا في بعض الأحيان نقوم بتوزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل؛ بهدف إظهار حجم الخسارة والعنف الذي تعرّض له أبناء تلك المحافظة مقارنة مع محافظات أخرى، ونقوم بالإشارة إلى ذلك ضمن التقرير.

كما يوثّق التقرير عمليات الاعتقال التّعسفي التي تحوّلت إلى اختفاء قسري، ونعتمد في منهجيتنا مرور 20 يوم على حادثة اعتقال الفرد وعدم تمكن عائلته من الحصول على معلومات من السلطات الرسمية حول اعتقاله أو تحديد مكانه، ورفض السلطات التي اعتقلته الاعتراف باحتجازه.

يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التّعسفي، مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التّعسفي السّالفة الذكر. ويقوم قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية، ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين، ثمّ يقوم بمحاولات كثيفة للتواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقرّبين منهم، والنّاجين من الاعتقال؛ بهدف جميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلّ عمل ضمن تحديات فوق اعتيادية وغاية في التّعقيد، كما تُسجّل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله. وقد أنشأنا على موقعنا الإلكتروني استمارة خاصة لتوثيق معتقل لتسهيل الوصول والاتصال مع عائلات الضحايا.



تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، من أبرزها خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 144 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل.

ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إنَّ حالات الإفراج تمَّ معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة. لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الأمر الواقع، وكذلك حالات الاعتقال لقمع حرية الرأي والتعبير.

## ثانياً: ملخص قانون الثاني:

استمرت قوات النظام السوري في قانون الثاني بملاحقة واعتقال الأشخاص الذين أجروا تسوية لأوضاعهم الأمنية في المناطق التي وقعت اتفاقيات تسوية مع قوات النظام السوري وتركزت الاعتقالات في محافظتي ريف دمشق وحلب، كما رصدنا اعتقالات على خلفية التعبير عن الرأي تركزت في محافظة دير الزور، وسجلنا اعتقالات جرت بسبب إجراء اتصالات هاتفية مع المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري، لم تستثن الكهول والنساء إما عبر مdahمة منازلهم أو لدى مرورهم على نقاط التفتيش والمعابر التابعة له.

كما رصدنا في قانون الثاني إخلاء قوات النظام السوري سبيل 12 معتقلاً من مراكز الاحتجاز التابعة له، معظمهم من محافظتي إدلب ودرعا.

من جهة أخرى استمرت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية في قانون الثاني بسياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري لنشطاء وأفراد من منظمات المجتمع المدني المعارضة لسياساتها، وتركزت هذه الاعتقالات في محافظتي الرقة والحسكة، ورصدنا في قانون الثاني قيام قوات سوريا الديمقراطية بعمليات اعتقال استهدفت الأطفال؛ بهدف اقتيادهم للتجنيد القسري، كما استهدفت بعمليات الاعتقال عائلات عدة مستهدفة عدة أفراد من العائلة الواحدة بينهم مسنون، دون توجيه تهم واضحة، واقتادتهم إلى جهة مجهولة. كما سجلنا إفراج قوات سوريا الديمقراطية عن قرابة 51 معتقلاً من مراكز الاحتجاز التابعة لها جميعهم خرجوا ضمن اتفاقيات عشائرية.



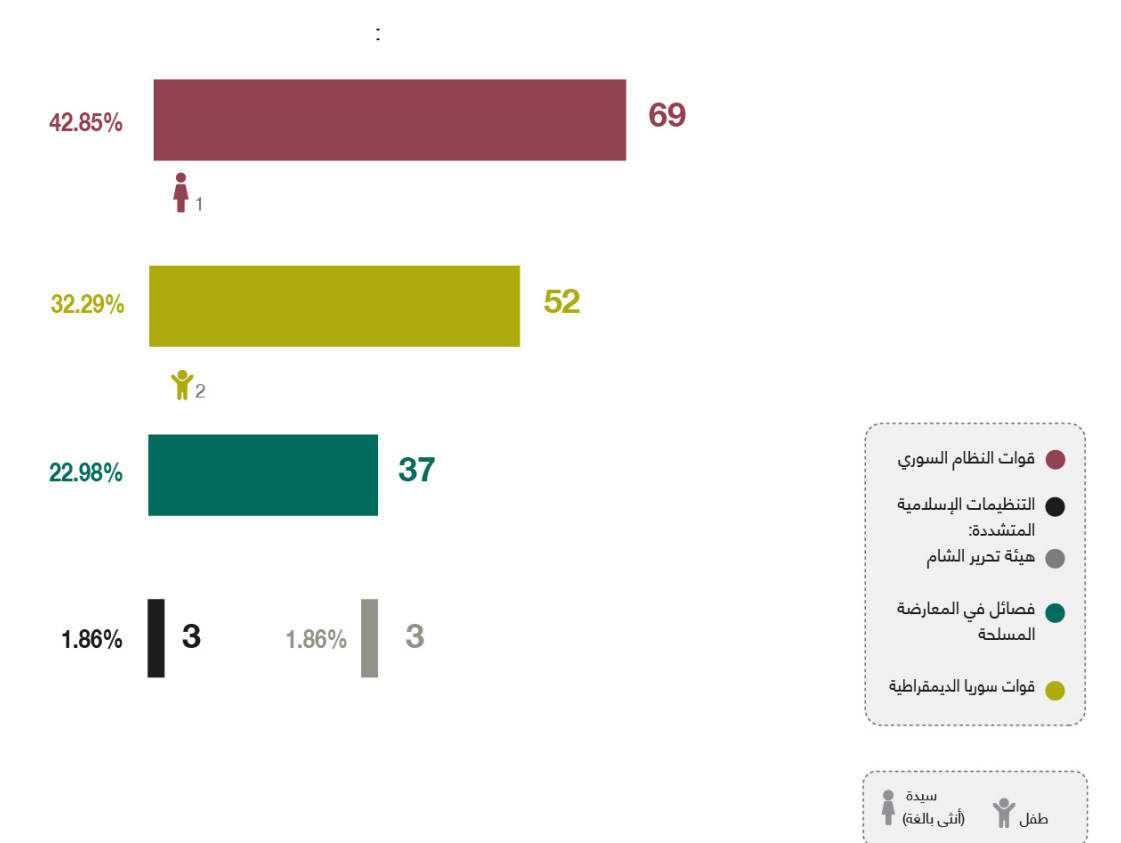
شهدَ كانون الثاني عمليات اعتقال قامت بها هيئة تحرير الشام شملت نشطاء في مؤسسات مجتمع مدني، ونشطاء إعلاميين ومدنيين، ومعظم هذه الاعتقالات حصلت بسبب منشورات على صفحات التواصل الاجتماعي تنتقد سياسة إدارة الهيئة لمناطق سيطرتها، تمت هذه الاعتقالات بطريقة تعسفية على شكل مدهامات واقتحام وتكسير أبواب المنازل وخلعها أو عمليات خطف من الطرقات أو عبر نقاط التفتيش المؤقتة.

قامت فصائل في المعارضة المسلحة من جهتها في كانون الثاني بعمليات اعتقال وخطف معظمها حدث بشكل جماعي واستهدفت في حالات عدة أفراداً من عائلة واحدة، وتركزت في مناطق سيطرتها في محافظتي حلب والرققة، وفي منطقتي عفرين وتل أبيض، وحدث معظمها دون وجود إذن قضائي ودون مشاركة جهاز الشرطة وهو الجهة الإدارية المخولة بعمليات الاعتقال والتوقيف عبر القضاء، وبدون توجيه تهم واضحة.

### ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كانون الثاني 2020 ما لا يقل عن 161 حالة اعتقال تعسفي بينهم 2 طفلاً و 1 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع الرئيسية الفاعلة في سوريا، تحوّل 109 منها إلى حالات اختفاء قسري. توزعت حصيلة حالات الاعتقال التعسفي بحسب الجهات الرئيسية الفاعلة على النحو التالي:

#### ما لا يقل عن 161 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في كانون الثاني 2020







## رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التّعسفي في كانون الثاني:

ألف: قوات النظام السوري:

### - أبرز الحوادث

الخميس 9/ كانون الثاني/ 2020 قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقال في مدينة صبيخان بريف محافظة دير الزور الشرقي، تم توثيق اعتقال 10 مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الأربعاء 15/ كانون الثاني/ 2020 قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقال في محيط الجامع العمري وسط بلدة جسرين في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، تم توثيق اعتقال 8 مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الخميس 23/ كانون الثاني/ 2020 قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقال في حيي البيدر وكرم الطلعة بمدينة حرستا في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، تم توثيق اعتقال 10 مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

السبت 25/ كانون الثاني/ 2020 قامت عناصر قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقال في أحياء المشهد وصلاح الدين والسكري بمدينة حلب، تم توثيق اعتقال 7 مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

### - أبرز الحالات:

جاسم دهام الخلف، من أبناء بلدة الصالحية بريف محافظة دير الزور، اعتقلته قوات النظام السوري يوم السبت 4/ كانون الثاني/ 2020، إثر مداهمة منزله في بلدة الصالحية، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

أحمد حسين زين العابدين، من أبناء بلدة تسيل شمال غرب محافظة درعا، اعتقلته قوات النظام السوري الجمعة 10/ كانون الثاني/ 2020، لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في محيط مدينة نوى غرب محافظة درعا، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.



يوسف الحسين

يوسف الحسن، من أبناء بلدة غرانيج التابعة لمنطقة الشيعيات بريف محافظة دير الزور الشرقي، اعتقلته قوات النظام السوري الأربعاء 8/ كانون الثاني/ 2020، لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة دمشق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.





ثائر منير النعسان، طالب جامعي في كلية الطب البيطري في جامعة درعا، من أبناء بلدة تسيل غرب محافظة درعا، اختطفته عناصر مسلحة تابعة لقوات النظام السوري الأحد 19/ كانون الثاني/ 2020 من منطقة درعا المحطة بمدينة درعا، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

#### باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

- هيئة تحرير الشام:

- أبرز الحالات:

عكرمة عبد الرؤوف منصور، من أبناء مدينة قلعة المضيق بريف محافظة حماة الغربي، من سكان منطقة كفرلوسين بريف إدلب الشمالي، اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى هيئة تحرير الشام السبت 4/ كانون الثاني/ 2020 بعد استدراجه إلى مخفر سرجبلة "بسبب نشره صورة لقائد هيئة تحرير الشام مع زجاجة زيت زيتون"، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

#### تاء: فصائل في المعارضة المسلحة:

أبرز الحوادث:

الأحد 12/ كانون الثاني/ 2020 قامت عناصر مسلحة تنتمي لأحد فصائل المعارضة المسلحة بحملة دهم واعتقال في قرية كوركان التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، تم توثيق اعتقال 11 مدنياً بينهم ثلاث نساء، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الخميس 17/ كانون الثاني/ 2020 قامت عناصر مسلحة تنتمي لأحد فصائل المعارضة المسلحة بحملة دهم واعتقال في قرية كاخرة التابعة لناحية ماباتا التابعة لمدينة عفرين شمال غرب محافظة حلب، تم توثيق اعتقال 3 مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الأحد 19/ كانون الثاني/ 2020 قامت عناصر قوات الجيش الوطني بحملة دهم واعتقال في قرية تل أبيض التابعة لمنطقة تل أبيض بريف محافظة الرقة الشمالي، تم توثيق اعتقال 4 مدنيين من عائلة واحدة، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الخميس 23/ كانون الثاني/ 2020 قامت عناصر مسلحة تنتمي لأحد فصائل المعارضة المسلحة بحملة دهم واعتقال في قرية معراته التابعة لمدينة عفرين شمال غرب محافظة حلب، تم توثيق اعتقال 9 مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.



## أبرز الحالات:

عبد الرزاق عبد الرحمن محمد، من أبناء قرية كفردله تحتاني التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، يبلغ من العمر 48 عاماً، اعتقلته عناصر مسلحة من الشرطة العسكرية التابعة لفصائل في المعارضة المسلحة يوم السبت 4/ كانون الثاني/ 2020 من قرية كفردله تحتاني، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

الشقيقان ولات وإدريس حج علي عبو، من أبناء قرية كاخرة التابعة لناحية معبطل في مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، اعتقلتهما عناصر مسلحة تنتمي لأحد فصائل المعارضة المسلحة يوم الأحد 12/ كانون الثاني/ 2020 من قرية كاخرة، ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

ثاء: قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):

### - أبرز الحوادث:

الخميس 2/ كانون الثاني/ 2020 قامت قوات سوريا الديمقراطية بحملة دهم واعتقال في حي الحبابصة بمدينة الشحيل بريف محافظة دير الزور الشرقي، تم توثيق اعتقال 8 مدنيين من عائلة واحدة، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

السبت 4/ كانون الثاني/ 2020 قامت قوات سوريا الديمقراطية بحملة دهم واعتقال في حي الكلاسة بمدينة الحسكة، تم توثيق اعتقال 3 سيدات و6 أطفال من الجنسية الروسية، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الخميس 9/ كانون الثاني/ 2020 قامت قوات سوريا الديمقراطية بحملة دهم واعتقال في قريتي الأحمر والضمان بريف دير الزور الشمالي، تم توثيق اعتقال 15 مدنياً، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الأربعاء 15/ كانون الثاني/ 2020 قامت قوات سوريا الديمقراطية بحملة اعتقال على نقطة تفتيش تابعة لها (حاجز الفرقة 17) شمال مدينة الرقة، تم توثيق اعتقال 10 مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

### - أبرز الحالات:

الشقيقان أحمد وحمودي محمد المخلف الهلوم، من أبناء حي الحبابصة بمدينة الشحيل بريف محافظة دير الزور الشرقي، اعتقلتهما عناصر قوات سوريا الديمقراطية يوم الخميس 2/ كانون الثاني/ 2020 من حي الحبابصة، ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.



الطفلة سلطانة بكر، من أبناء بلدة شيه التابعة لمدينة عفرين شمال غرب محافظة حلب، تبلغ من العمر 16 عاماً، اعتقلتها قوات سوريا الديمقراطية الثلاثاء 7/ كانون الثاني/ 2020 من قرية المسلمية بالقرب من سجن الأحداث شمال محافظة حلب، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

## خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

- تعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ النظام السوري لم يفي بأيّ من التزاماته في أيّ من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، ونُشير على وجه التّحديد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أنّه أُخِلَّ بعدة مواد في الدستور السوري نفسه، فقد استمرّ توقيف مئات آلاف المعتقلين دونَ مذكرة اعتقال لسنوات طويلة، ودون توجيه تُهم، وحظر عليهم توكيل محامٍ والزيارات العائلية، وتحوّل 65.08% من إجمالي المعتقلين إلى محتفين قسرياً ولم يتم إبلاغ عائلاتهم بأماكن وجودهم، وفي حال سؤال العائلة تُنكر الأفرع الأمنية والسلطات وجود أبنائها، وربما يتعرّض من يقوم بالسؤال لخطر الاعتقال. كما انتهك النظام السوري الحق في الحرية المنصوص عليه في المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من خلال ممارسة واسعة النطاق للاعتقالات التعسفية وغير القانونية.
- تُسيطر هيئة تحرير الشام على مساحات واسعة، وتفرض سلطتها عليها، وعلى السكان المقيمين فيها، كما أنّ لها كياناً سياسياً، وهيكلية هرمية إلى حدٍ بعيد؛ فهي ملزمة بتطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد قامت هيئة تحرير الشام بارتكاب انتهاكات واسعة عبر عمليات الاعتقال والإخفاء القسري.
- نفّذت فصائل في المعارضة المسلحة عمليات اعتقال وتعذيب بحق بعض السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها.
- انتهكت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية العديد من الحقوق الأساسية ومارست العديد من الانتهاكات كاللّتعذيب، والإخفاء القسري، كما أنّ لها كياناً سياسياً، وهيكلية هرمية إلى حدٍ بعيد؛ فهي ملزمة بتطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

## التوصيات:

### إلى مجلس الأمن الدولي:

- لا بدّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدٍ للاختفاء القسري.

### إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمحتفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها في الاجتماعات السنوية الدورية كافة.
- التعاون والتّسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.



## إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

## إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- النظر في الحوادث الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

## إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمحادثات أستانا:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتقدم في عملية الكشف عن مصير 98 ألف محتفٍ في سوريا، 85% منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري بالضغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدَّ من التصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنساء والتوقف عن اتخاذ الأسر والأصدقاء رهائن حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي تهم السوريون أكثر من قضايا بعيدة يمكن التباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.

## شكر وتقدير

كل الشكر لأقرباء وأهالي الضحايا وأصدقائهم وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين ساهموا بشكل فعال في جمع والتحقق من البيانات.





@snhr



Info@sn4hr.org

[www.sn4hr.org](http://www.sn4hr.org)

